

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٠٨

الثلاثاء، ٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيد كفالهاهيم
	الهند	السيدة كامبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الخامس عشر للأمن العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2022/576)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-45506 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير الخامس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2022/576)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد ويشيونغ تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والسيد مارتن إيوي، باحث أول، معهد الدراسات الأمنية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/576 التي تتضمن التقرير الخامس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في التصدي لهذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): إذ نقرب من اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في ٢١ آب/أغسطس، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لحكومات وشعوب الدول الأعضاء التي عانت من الهجمات الإرهابية. ومن المؤسف أن آفة الإرهاب لا تزال تشكل تهديدا كبيرا يؤثر على حياة المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن مواساتي وتعاطفي مع الناجين وأسر الضحايا.

أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير الخامس عشر للأمين العام (S/2022/576) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة هذا التهديد، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦١٠ (٢٠٢١).

ويبدو أن حدثا كبيرا يسبق حضوري في كل مرة أمام المجلس لعرض تقرير الأمين العام مباشرة، إنه هذه المرة وفاة الطواهري، وفي فصل الشتاء الماضي (انظر S/PV.8963) وقع هجوم داعش في الحسكة، وفي آب/أغسطس ٢٠٢١ (انظر S/PV.8839) استولت حركة طالبان على السلطة في أفغانستان.

ويسرني أن ينضم إلي السيد تشين، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، لعرض التقرير (انظر S/2022/547) الذي أعده مكتبنا بالتعاون مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بقيادة السيد إدmond فيتون - براون. وبعد انتهاء فترة ولايته، أود أن أعرب عن خالص تقديري للسيد فيتون - براون على خدمته المتفانية وتعاونته البناء مع مكتبي على مدى السنوات الخمس الماضية.

بالرغم من هزيمة تنظيم داعش على الصعيد الإقليمي وخسائره اللاحقة بين قاداته، ما زال التنظيم يشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا. ويواصل داعش والجماعات التابعة له استغلال ديناميات النزاع وهشاشة الحكم وعدم المساواة لتحريض على الهجمات الإرهابية والتخطيط لها وتنظيمها. كما يواصل أعضاؤه استغلال القيود المتعلقة بالجائحة وإساءة استخدام الفضاء الرقمي لتكثيف جهودهم في تجنيد المتعاطفين معه وتعبئة الموارد.

وزاد داعش إلى حد كبير أيضا استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة في العام الماضي، بما في ذلك الأنشطة التي أُبلغ عنها في شمال العراق. وقد تمكن داعش من تنفيذ ذلك جزئيا اعتمادا إلى هيكل داخلي لامركزي إلى حد كبير على النحو الذي ورد ذكره في هذا التقرير بفضل المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء إلى فريق الدعم التحليلي

أن تم توجيه ضربة حاسمة لها بعمل عسكري العام الماضي. ويؤثر هذا التوسع أيضاً على البلدان التي كانت حتى وقت قريب بمنأى عن الهجمات إلى حد كبير، مثل البلدان الساحلية في خليج غينيا.

ويشكل الأثر المحتمل للتحديات المتصلة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي العالمي مصدر قلق خاص في غرب أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، حيث قد يؤدي إلى تفاقم أوجه الهشاشة وزيادة تأجيج ديناميات النزاع المحلية التي يمكن أن تحفز انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

وعلى الرغم من أن الوجود النشط للتنظيم ونشاطه يلاحظان في الغالب في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات العنيفة، إلا أن داعش والجماعات التابعة له يسعى أيضاً إلى الإلهام بشن الهجمات في المناطق التي ليس فيها نزاع أو توجيهها لتأجيج الخوف وإظهار القوة. وفي أوروبا، دعا تنظيم داعش المتعاطفين معه إلى تنفيذ هجمات من خلال استغلال تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة والنزاع في أوكرانيا.

وعلى الرغم من التهديد المستمر، لا تزال الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء تُسفر عن نتائج إيجابية. وظل تنظيم داعش والجماعات التابعة له يتكبدون خسائر كبيرة في القيادة، بما في ذلك خسارة زعيم داعش في شباط/فبراير، كما أشرت في إحاطتي السابقة (انظر S/PV.8963). علاوة على ذلك، في حين أن قيادة داعش لا تزال تدير ما بين ٢٥ مليون دولار و ٥٠ مليون دولار من الأصول، فإن هذا المبلغ أقل بكثير من التقديرات قبل ثلاث سنوات. إن تنوع المصادر، المشروعة وغير المشروعة على حد سواء، التي يستخدمها داعش لتمويل الأنشطة الإرهابية وممارسة السيطرة على الجماعات والمقاتلين التابعين له يؤكد أهمية مواصلة الجهود لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي ذلك الصدد، يسرني غاية السرور أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد انضموا في نيسان/أبريل من هذا العام إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

ورصد الجزاءات. ويتمحور هذا الهيكل حول ما يسمى بالمديرية العامة للولايات والمكاتب المرتبطة بها، ويسعى إلى إدارة العمليات والتمويل الإرهابي في جميع أنحاء العالم. لا تعمل هذه المكاتب في العراق وسورية فحسب، بل أيضاً خارج مناطق النزاع الأساسية، حيث يجري الإبلاغ عن أن أنشط المكاتب هي في أفغانستان والصومال وحوض بحيرة تشاد. ومن خلال هذا الهيكل، تحرض قيادة داعش أتباعها على تنفيذ الهجمات وتحفظ بالقدرة على توجيه تدفق الأموال إلى الجهات التابعة لها في جميع أنحاء العالم والحفاظ على السيطرة عليه.

وفي حين أن وجود مثل هذه الهياكل قد لا يكون مفاجئاً، إلا أنه يوفر تذكيراً مثيراً للقلق بأن داعش لديه أهداف وتطلعات في الأجل الطويل. ولا غنى عن فهم أفضل ورصد مستمر لهذا الهيكل لمكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش ومنعه. ولا يزال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك من خلال آليات تبادل المعلومات، أمراً حاسماً في هذا الصدد.

ولا يزال التهديد الذي يشكله داعش والجماعات التابعة له أكبر في المجتمعات المتأثرة بالنزاع. ولا تزال الحدود بين العراق وسورية معرضة للخطر بشكل كبير، حيث يقدر أن ما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ مقاتل يعملون في المنطقة. ومن هناك، أطلق التنظيم حملة عالمية لتعزيز النشاط العملي في نيسان/أبريل للانتقام لكبار القادة الذين قُتلوا في عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي أفغانستان، انخفض عدد الهجمات التي تبنتها الجماعة المحلية التابعة لداعش أو نسبت إليها. ومع ذلك، فقد زاد عدد الهجمات بشكل كبير منذ أن سيطرت طالبان العام الماضي. وقد توسع وجودها إلى الأجزاء الشمالية الشرقية والشرقية من البلد.

وفي أفريقيا، ازداد تدهور الحالة منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2022/576)، مع توسع تنظيم داعش في وسط وجنوب وغرب أفريقيا. ومن أوغندا، وسعت جماعة تابعة لداعش منطقة عملياتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين كثفت جماعة أخرى تابعة له هجماتها الصغيرة النطاق في مقاطعة كابو ديلغادو في موزامبيق بعد

داعش وسلفه تنظيم القاعدة أمر ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لهزيمتهما. ولكن إذا أردنا أن نخلص أنفسنا من تلك الآفة فيجب علينا أيضاً أن نعالج مواطن الضعف والمظالم المجتمعية وعدم المساواة التي تستغلها الجماعة في المقام الأول، وأن نعزز ونحمي حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تشن.

السيد تشن (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطة أعضائه علماً بالتقرير الخامس عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التهديد (S/2022/576).

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على استعراضه العام للتقرير، وكذلك مكتب مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على تعاونهما القيم في إعداد التقرير.

لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له عالمياً ومتطوراً. وعلى الرغم من خسائره الأخيرة في القيادة، يواصل تنظيم داعش الاستفادة من الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب لتجنيد الأتباع وكذلك لتنظيم وتنفيذ هجمات معقدة. ولا يزال استغلال مواطن الهشاشة المتصلة بالنزاعات في صميم تلك الاستراتيجية، ولا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية وعبر القارة الأفريقية. لقد أصبحت الحالة في أفريقيا، ولا سيما في غرب ووسط أفريقيا وموزامبيق، أكثر مدعاة للقلق.

فالإرهاب لا يوجد في فراغ. إننا نواجه مجموعة من التحديات العالمية المتداخلة التي تهدد بتعقيد استجاباتنا لمكافحة الإرهاب وتفاقم التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/576)، فإن أزمة الغذاء العالمية ذات الصلة يمكن أن تكون حافزاً آخر على نشي الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وأرحّب أيضاً بإعادة حكومة العراق لأكثر من ٢ ٥٠٠ مواطن عراقي تقطعت بهم السبل في مخيمات ومرافق أخرى في شمال شرقي سورية، فضلاً عن قيام طاجيكستان وفرنسا في الشهر الماضي بإعادة ١٤٦ امرأة و ٥١ طفلاً على التوالي إلى أوطانهم. بيد أن بالغ القلق لا يزال يساورني إزاء حقيقة أن التقدم المحدود المحرز حتى الآن في إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم من تلك المخيمات ضئيل جداً مقارنة بعدد الأفراد الذين ما زالوا يواجهون حالة محفوفة بالمخاطر ومتهورة.

فلا يزال عشرات الآلاف من الأفراد، بمن فيهم أكثر من ٢٧ ٠٠٠ طفل من العراق ونحو ٦٠ بلداً آخر، عرضة لتحديات أمنية هائلة ومصاعب إنسانية تزيد من تفاقمها التقارير الأخيرة عن تزايد العنف، بما في ذلك عشرات الاغتيالات. هؤلاء الأفراد، وكثير منهم أطفال لم يختاروا أن يكونوا هناك، ما زالوا محرومين أيضاً من الحقوق الأساسية ومعرضين لمخاطر حقيقية جداً تتمثل في التطرف والتجنيد.

ويتحتم على الدول الأعضاء أن تنظر على وجه الاستعجال في الآثار الطويلة الأمد المترتبة على عدم اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة تلك الحالة الخطيرة. وأكرر نداءات الأمين العام المتكررة إلى الدول الأعضاء لتعزيز جهودها في تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة لجميع الأفراد الذين ما زالوا عالقين في تلك المخيمات وغيرها من المرافق. ويقود مكتبي، بالاشتراك مع اليونيسف، الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، الذي يتألف من ١٥ كياناً منظماً لدعم جهود الدول الأعضاء فيما يتعلق بمساءلة المواطنين العائدين من سورية والعراق وحمايتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ونرحّب بالمساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء الذي يسمح لذلك العمل بالمضي قدماً.

إن التهديد المستمر الذي يشكله داعش، فضلاً عن حجم التحديات التي يمثلها، يؤكد أهمية التدابير غير العسكرية لمكافحة الإرهاب ومعالجة عواقبه. إن حل النزاعات التي يزدهر فيها تنظيم

الإرهاب، المقرر عقده في نيودلهي ومومباي بالهند في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الحدث بمثابة منتدى لزيادة تحسين وتعزيز جهودنا المتعددة الأطراف والمتعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد تشن على إحاطته.

يسرني جدا أن أشير إلى أن الأمانة العامة قادرة على تقديم إحاطة باللغة الصينية.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيوي.

السيد إيوي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسألة مهمة مثل التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للمجتمع الدولي. وبالنيابة عن معهد الدراسات الأمنية، أحد مراكز الفكر الرائدة في مجال الأمن البشري في أفريقيا، أود أن أهنئكم وأهني حكومتكم على قيادتكم الدينامية للمجلس.

كذلك أنضم إليكم وإلى أعضاء المجلس الآخرين في تهنئة الأمين العام على التقرير الممتاز (S/2022/576)، الذي قدمه وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب. ونتفق عموما مع التحليل الوارد في التقرير، الذي سلط الضوء حقا على بعض القضايا الشائكة بشأن التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش للمجتمع الدولي.

ومع ذلك، أود أن أعتزم الدقائق التالية من وقتي للخروج من إطار التقرير لتقديم بعض وجهات النظر حول سبب تزايد التهديد الذي يشكله تنظيم داعش لأفريقيا يوما بعد يوم، والسبب في أن القارة ليست مركزا فحسب، بل يمكن أن تكون أيضا مستقبل الخلافة.

إن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا اليوم عميق ومثير للقلق. فقد وسعت هذه الجماعة نفوذها إلى أبعد الحدود. وشهدت ٢٠ دولة على الأقل في أفريقيا نشاطا مباشرا لتنظيم الدولة الإسلامية. ويجري استخدام أكثر من ٢٠ بلدا آخر في مجال النقل والإمدادات وتعبئة الأموال والموارد الأخرى. وهناك الآن مراكز إقليمية، أصبحت ممرات لعدم الاستقرار في أفريقيا.

واصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ٢٦١٧ (٢٠٢١)، مع دعم الدول الأعضاء لها في تنفيذها لقرارات المجلس ذات الصلة. وبعد عامين من أشكال التقييم الافتراضية والمختلطة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، تمكنت المديرية من استئناف زياراتها التقييمية في الموقع نيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب هذا العام.

وواصلنا أيضا تحليل القضايا والاتجاهات والتطورات الناشئة وأصدرنا العديد من التقارير التحليلية والبحثية في هذا الصدد. وشمل ذلك تقريراً يجمع بين مشاوراتنا المكثفة مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية بشأن الاتجاهات والتطورات الرئيسية فيما يتعلق بتنظيم داعش في أفريقيا، ودراسة عن الترابط بين أطر مكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني، وتقرير مشترك مع المعهد الدولي للسلام عن العلاقة بين الذكورة والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وفي الآونة الأخيرة، صدرت دراسة عن الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية والمتاجرة فيها والاتجار بها وتمويل الإرهاب.

كما عملت المديرية، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من الشركاء الرئيسيين، على دعم مجموعة من أنشطة بناء القدرات استنادا إلى توصيات لجنة مكافحة الإرهاب.

إن تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي والتضامن العالمي هو السبيل الوحيد لمواجهة تهديد إرهابي عالمي مثل تنظيم داعش. ولا يزال اتباع نهج شامل ومنسق يشمل الأمم المتحدة بأسرها أمرا حاسما في وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجيات والتدابير مصممة خصيصا ومراعية للسنة وللاعتبارات الجنسانية ومتوافقة مع حقوق الإنسان. ولا تزال المديرية ملتزمة بمساعدة المجلس، واللجنة، والدول الأعضاء في تلك الجهود مع التعجيل بالتعاون والتآزر مع الأطراف المعنية.

في الختام، أود أن أبلغ المجلس بالاجتماع الخاص المقبل للجنة مكافحة الإرهاب بشأن استخدام التكنولوجيات الناشئة لأغراض مكافحة

باستخدام المتاجر الصغيرة غير الرسمية ونظام الحوالات في جنوب أفريقيا لتمويل جماعات داعش في موزامبيق وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى.

ولا يزال استمرار المظالم المتعلقة بغياب العدالة على مستوى العالم وانعدام الإرادة السياسية للتعامل مع المشكلة الفلسطينية بمثابة صرخة تستنهض همة الكثير من الشباب في أفريقيا. إنها المصدر الرئيسي لتغذية نزعة التطرف وسبب انضمام كثير من الشباب إلى الدولة الإسلامية. وعلى الرغم من ميل الباحثين الغربيين إلى استبعاد عامل الفقر، تظهر دراساتهم في أفريقيا أدلة قاطعة على أن الكثير من الشباب الذين انضموا إلى داعش والجماعات الإرهابية الأخرى في أفريقيا قد فعلوا ذلك بسبب الفقر والبطالة. وقد استغلت داعش المجتمعات الفقيرة للتجنيد والدعم.

أما العامل الثالث، الذي يلقي الضوء على هذه النقطة، فيتعلق بقدرة داعش على العمل مع الجماعات الإرهابية والإجرامية الأخرى في القارة. نحن نشهد شيئاً قلما يحدث في أي مكان آخر؛ التعاون، خاصة العمليات المشتركة بين داعش والقاعدة. فالانقسام في صفوف الجماعات الإرهابية الذي شهدناه في حقبة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر يحل محله الآن تحالفات وعمليات اندماج وإعادة تجميع لصفوف تلك الجماعات، بغض النظر عن عقيدتها الأيديولوجية. وقد كان انضواء جماعات القاعدة تحت مظلة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في عام ٢٠١٧ إيذاناً ببداية حقبة جديدة للإرهاب الجهادي في أفريقيا. وتمكنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من التعاون مع جماعات داعش، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، لتنفيذ بعض من أكبر وأبشع الهجمات الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكثافة تلك الهجمات في بوركينا فاسو ومالي يوضح تأثيرها على الحكم. وأثبتت بوكو حرام أو ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية قوة هذه العلاقة أو مخططات تقاسم المعارف (الإثراء المتبادل) بين المنظمات الإرهابية في أفريقيا. وقد استفادت هذه الجماعة استفادة هائلة، مادياً ومالياً على حد سواء، ومن حيث التجنيد من خلال الدعم والتعاون العملي مع الرعاية وقطاع الطرق والخطافين وعمال المناجم الحرفيين.

لا يزال حوض بحيرة تشاد يشكل أكبر منطقة عمليات للجماعة، وأصبحت منطقة الساحل، ولا سيما منطقة ليبياكو - غورما، مستعصية على الحكم، ولا يزال الصومال بؤرة ساخنة للقرن الأفريقي. وكانت هناك محاولات مؤخراً للسيطرة على أوغندا وزعزعة استقرار البلاد - فعلى الرغم من فشلها، إلا أن التهديد الذي يشكله داعش من خلال الجماعة المنتسبة إليه، أي القوات الديمقراطية المتحالفة، لا يزال خطيراً. وقد حول تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا بعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق إلى مسالخ بشرية.

وكما يتبين من الحالة الراهنة، لم تسلم أي من المناطق الجيوسياسية الخمس على النحو الذي حدده الاتحاد الأفريقي. ولا يزال استخدام الجماعات المحلية المنتسبة إليه أنجح نموذج لداعش في أفريقيا. ولكن ما هي العوامل التي جعلت داعش تحقق نجاحاً كبيراً في أفريقيا؟ هناك عدة عوامل مسؤولة عن ذلك، ولكن مراعاة للوقت، سأبرز بضعة منها.

الأول، وجود الموارد الطبيعية. إن الإرهاب في أفريقيا، بشكل أو بآخر، معركة على الموارد الطبيعية لأفريقيا. ويتجلى ذلك بوضوح في المواقع الاستراتيجية للجماعات الإرهابية في أفريقيا. وداعش ليست استثناء، فهذه الجماعات تقع في المناطق الحدودية حيث تتقاطع البلدان، وحيث يمكن في الغالب العثور على الموارد الطبيعية. وقد أبرز تقرير الأمين العام مصادر تمويل داعش. وما نراه في أفريقيا أن تلك الجماعات لديها من الناحية العملية قدرات على التمويل الذاتي، إما من خلال الاستخراج المباشر للموارد الطبيعية - وخاصة من خلال التعدين غير المشروع للذهب بالوسائل الحرفية - أو من خلال استخدام شبكات واسعة.

وأود أن أشير إلى تقرير صدر مؤخراً في أيار/مايو في جنوب أفريقيا عن صحفيين استقصائيين. ويورد التقرير تفاصيل بعض الأساليب والشبكات غير الرسمية المستخدمة لجمع مبالغ مالية ضخمة. ويصف التقرير كيف جُمع أكثر من ٦ بلايين راند - حوالي ٤٠٠ مليون دولار - من خلال مجموعة من الأساليب، بما في ذلك

في نيجيريا والكاميرون وبلدان كثيرة أخرى، حيث غاب التشخيص السليم للتهديد ولم تكن جهود التصدي له كافية أيضا.

العامل السابع هو الاعتماد بشكل كبير على استراتيجيات عسكرية ضيقة الأفق غير مجهزة تجهيزا جيدا. إن العمليات المتعددة لدعم السلام من أجل مكافحة الإرهاب في الصومال وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل، والآن في موزامبيق، لم تحقق بعد نتائج ملموسة. وقد أسفرت هذه الاستراتيجيات عن معاناة إنسانية لا توصف وانتهاكات لحقوق الإنسان. كما أنها تقتصر على الموارد والتمويل الذي تحتاجه للقيام بعمل فعال. ثمة حاجة إلى استراتيجيات عسكرية وأمنية، ولكن يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، ولا سيما الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية لهذه الظاهرة. وتهميش المجتمع المدني يعني أنه ما من أحد يتحدث إلى المجتمعات المحلية وما من أحد يحاسب الدول.

والعامل الثامن هو الانقسام بين جهود مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الإرهاب في أفريقيا. إذ على الرغم من تزايد الروابط والتقارب بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن الذين يحاربونهما في أفريقيا لا يتحدثون إلى بعضهم البعض. وأدى عدم وجود مركز سياسي لمكافحة الإرهاب في أفريقيا إلى تشتت الاستجابات وتفككها. وفي الماضي، كانت منظمة الوحدة الأفريقية توفر مركزا سياسيا للنضال ضد الاستعمار، وقد تكلل هذا النضال بالنصر في نهاية المطاف. ونحن بحاجة إلى مركز سياسي مماثل في مجال مكافحة الإرهاب.

فماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل؟ أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن هزيمة داعش في أفريقيا تقتضي اتساع نطاق الاستراتيجية إلى ما هو أبعد من الجماعة بحيث تشمل تحالفات داعش مع القاعدة وعلاقتها بالجماعات الإجرامية الأخرى، بما في ذلك قطاع الطرق والرعاة والعصابات ومختلف جماعات الجريمة المنظمة.

يمكن للمجلس حشد الدعم لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما توفير المعدات والأموال لعمليات دعم السلام الكثيرة الجارية في مناطق عدة.

والعامل الرابع هو عدم الاتساق في استجابات الدول، أو ما أسميه ازدواجية المعايير الدولية. ويظهر ذلك في أثر العلاقة بين بلدان المنبع والمصوب. فبعد إعلان الخلافة في سورية والعراق، أنشأ المجتمع الدولي ما كان يشار إليه باسم التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. فطرد الإرهاب من بلدان المنبع ليجتبه إلى بلدان المصوب في أفريقيا. وتحملت القارة العبء الأكبر من الأنشطة التي تجري في المنبع في سورية والعراق، ولكن لم ينشأ تحالف مماثل لهزيمة داعش في أفريقيا أو للتعامل مع التهديد في بلدان المصوب. وبعبارة أخرى، تُركت أفريقيا لتحمل تبعات أولئك الذين كانوا يفرون من سورية ويجدون ملاذا آمنا في القارة.

ويتعلق العامل الخامس بالحرب المتعثرة على الإرهاب في أفريقيا. ففي أيامنا هذه، لم نعد نسمع عن عقد البلدان الأفريقية مؤتمرات أو اتخاذ مبادرات جديدة لمكافحة الإرهاب، إذ تتراجع هذه الجهود حتى على مستوى الاتحاد الأفريقي. كما أن الزخم الذي ولدته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب يشهد تراجعاً سريعاً.

والعامل السادس هو النهج الذي تتبعه البلدان الأفريقية في مواجهة الإرهاب، والذي أشير إليه باسم نهج النعمة. ويصدق ذلك بوجه خاص في حالات الإنذار المبكر في مجال الإرهاب. ففي الكثير من البلدان عندما يندلع الإرهاب، يكون هناك ميل إلى تجاهله وعدم الاعتراف به وعدم تسميته إرهاباً والادعاء بأنه ما حدث شيء. ورأينا أيضا أنه حتى لو قالت البلدان إن شيئاً ما يحدث، فإنها تميل إلى الاعتقاد بأنه تهديد يمكن القضاء عليه بالوسائل المحلية.

ولكننا جميعاً رأينا خطأ فكرة نهج النعمة. إن عدم التعجيل بالاستجابة للإنذار المبكر في حالات الإرهاب في أفريقيا هو أحد العوامل التي لا تزال تغذي داعش والقاعدة. فنستخدم السيادة لحماية التهديد حتى يتزعزع وتستحيل السيطرة عليه. وبمجرد أن يخرج التهديد عن السيطرة، تُطلب حينئذ المساعدة من المجتمع الدولي. ونشهد حالياً هذه الظاهرة في بنن وتوغو، وهما أحدث البلدان الساحلية في أفريقيا التي تشهد هجمات مركزة ينفذها تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. ورأيناها في موزامبيق، عندما اندلع الإرهاب. كما رأينا ذلك

مكافحة الإرهاب تشين، والسيد إيوي على إحاطتهما. وتشكر الولايات المتحدة أيضا الأمين العام غوتيريش على الجهود المتضافرة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي أسهمت في تقريره المفيد (S/2022/576) وفي الإحاطة التي قدمها اليوم.

يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره الاستفادة من الصراع وفشل الحكم والاضطرابات السياسية والإجهاقات الاجتماعية والاقتصادية والمظالم لجذب الأتباع والموارد وكذلك للتحريض على الهجمات الإرهابية وتنظيمها. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من الجهود التي يبذلها السكان الضعفاء لرفض هذه النداءات من أجل التطرف العنيف.

ونتفق مع الأمين العام على أن المأساة الإنسانية الناجمة عما يسمى بخلافة داعش تشمل عشرات الآلاف من الرعايا الأجانب، معظمهم من النساء والأطفال، المقيمين حاليا في مخيمات المشردين. وهذه الحالة تشكل أزمة إنسانية وأمنية غير مقبولة.

إن إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم إلى أوطانهم وما يلي ذلك من مقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، حسب الاقتضاء، تعتبر أفضل طريقة لمساءلة الأفراد عن جرائمهم. كذلك فإن الإعادة إلى الوطن تحول دون المزيد من التحول إلى التطرف العنيف والتحركات غير المنضبطة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم.

نشيد بجهود العراق والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي أعادت رعاياها إلى أوطانهم خلال الأشهر الستة الماضية. ونحث الدول الأعضاء على استخدام الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق أو المساهمة فيه. ولا تزال الولايات المتحدة مستعدة لدعم الدول الأعضاء التي ترغب في إعادة رعاياها إلى ديارهم.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التهديد الإرهابي المتزايد في مختلف مناطق أفريقيا الواردة في تقييم الأمين العام. ولا تزال الجماعات التابعة لداعش والقاعدة تستغل الصراعات التي طال أمدها في أفريقيا لتعزيز

يتعين على المجلس أن يكون أقرب وأكثر مشاركة. وهناك شعور في أفريقيا مؤداه أن مجلس الأمن، في نيويورك، بعيد جدا. لذلك، لا يُنفذ العديد من قرارات المجلس. وأعتقد أن حالات كتلك الحالة التي تصاعدت في كابو ديلغادو تستحق زيارة المجلس إلى موزامبيق لإظهار التضامن وإنفاذ القانون الدولي. إذ أن غياب المجلس يعني أن الجزاءات حتى لا تنفذ. ومعظم الإرهابيين المدرجين في القائمة السوداء لا يعرفون أنهم مدرجون في القائمة السوداء لأنهم، باستثناء المجلس، لا أحد آخر يخبرهم بأي شيء. ويجب على المجلس أن يجد سبيلا لكفالة إبلاغ مضمون القرارات التي يتخذها إلى المعنيين على أرض الواقع، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي.

أعتقد أيضا أن الحل يكمن في مستوى المجتمع المحلي، حيث يحصل الإرهابيون على الدعم من خلال التلاعب بالناس. لذلك، يجب على المجلس أن يعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتوفير المركز السياسي، وتوليد الزخم اللازم لتنشيط مكافحة الإرهاب في القارة.

في الختام، أعتقد أن باستطاعة المجلس أن يفعل المزيد لحشد الدعم للمجتمع المدني في أفريقيا حتى يتمكن من أن يكون محاورا بين المجلس والشعب. وتحقيقا لهذه الغاية، ربما يرغب المجلس في عقد اجتماع مع منظمات المجتمع المدني لتمكينها وتعزيز دورها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد إيوي على إحاطته. ونحن نقدر له تحليله والمعلومات التي قدمها، وأيضا التوصيات العملية الواردة في ملاحظاته. وأعتقد أن كل تلك المعلومات ذات قيمة كبيرة لعمل مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على استضافة جلسة اليوم. ونشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة

ما برحنا نشعر بالقلق لاستمرار ارتفاع مستوى التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات التابعة له، لا سيما في مناطق الصراع، وأن هذا الاتجاه السلبي مستمر على الرغم من الاستنزاف الكبير للقيادات الذي عانى منه التنظيم في الأشهر الأخيرة. وفي حين أن التنظيم لا يزال مهزوما إقليميا في سوريا والعراق، فإنه يحتفظ بالقدرة على شن هجمات في تلك المنطقة، ويستمر وجوده في أماكن أخرى في النمو، لا سيما في أفغانستان وعبر أفريقيا.

وكما يذكّرنا تقرير الأمين العام (S/2022/576) مرة أخرى، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يحافظ على نفسه من خلال الاستغلال المتعمد لمجموعة من مواطن الضعف، بما في ذلك الصراع المسلح وعدم الاستقرار السياسي والإجفاف الاقتصادي وانتهاكات حقوق الإنسان، من أجل تطرف المجندين واجتذابهم. وبناء على ذلك، من المهم جدا أن تشكل جهود مكافحة الإرهاب جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا، استراتيجية تستجيب لهذا السياق.

لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا للآثار المحتملة للمناخ الجيوسياسي الحالي على الدوافع الكامنة وراء التطرف. أدت حرب روسيا ضد أوكرانيا، في أعقاب الدمار الذي أحدثته بالفعل جائحة مرض فيروس كورونا، إلى زيادة زعزعة استقرار سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى تفاقم التضخم، ونقص الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي. هذه أرض خصبة لداعش لزيادة نشر أيديولوجيتها الكريهة.

تحيط النرويج علما بدعم الأمم المتحدة لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، كما ورد في تقرير الأمين العام، ونشيد بالمنظمة على عملها الشامل في هذا المجال، مسترشدة بالركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. بيد أن التقرير يُبرز أيضا الحاجة إلى إطار أمتن للرصد والتقييم من أجل تحسين تقييم أثر أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في الميدان. والواقع أن هناك تناقضا كبيرا بين القلق الذي يورده التقرير بالتفصيل إزاء التهديد الحالي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، والثقة التي

أنشطتها غير المشروعة، موفرة لنفسها قدرا متزايدا من الفتك. إن داعش في غرب أفريقيا تستحق تركيزا خاصا باعتبارها المجموعة التي أصبحت أكبر الجماعات التابعة لداعش ومن بين الوحدات الأكثر فتكا خارج المنطقة الأساسية. تواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة الحاسمة لشركائها الأفارقة في مجال مكافحة الإرهاب لتعطيل وإضعاف الجماعات التابعة لداعش والقاعدة، وتشدّد على أن إنفاذ قانون قوي بالاقتران مع استجابات من جانب الأجهزة الأمنية الأوسع أمر ضروري لمنع الإرهاب ومكافحته.

وكما يبرز تقرير الأمين العام، من المهم جدا أن يوسع المجتمع الدولي نطاق كفاحه لحرمان تنظيم القاعدة والجماعات المنسوبة إليه من الملاذ الآمن ليشمل أفغانستان. وكما لاحظ الوزير بليكن مؤخرا، فإن طالبان، باستضافتها وإيوائها زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، في كابول، انتهكت انتهاكا صارخا اتفاق الدوحة وتأكيداتها المتكررة للعالم بأنها لن تسمح للإرهابيين باستخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان يشكل تهديدا ويواصل تنظيم هجمات متطورة تستهدف المدنيين، بمن فيهم الأقليات العرقية والدينية الضعيفة.

أخيرا، وكما يبين تقرير الأمين العام عن حق، فإن مكافحة الإرهاب الفعالة تتطلب فهما لهياكل السلطة والممارسات الجنسانية في المجتمع. لذلك، فإن الإشارات إلى نوع الجنس في وثائق المجلس المتعلقة بمكافحة الإرهاب تكتسي أهمية حاسمة.

يوفر تقرير الأمين العام تذكيرا صارخا بتهديد داعش المتطور ويدعونا جميعا إلى بذل المزيد من الجهود التعاونية والمتوازنة في مواجهة هذا التهديد. ولكي نمضي قدما، يجب أن نستخدم التقرير للإبلاغ عن الأعمال التي يمكننا القيام بها لكي يكرس تقرير الأمين العام المقبل عن داعش حقيقة مفادها أن ضغطنا الجماعي له تأثير أكبر على التنظيم.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكو، والمدير التنفيذي بالنيابة تشين، والسيد إيوي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات اليوم.

طالبان توفير الملجأ والدعم للجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة، وبذلك تخل بالالتزامات التي قطعتها على نفسها تجاه المجتمع الدولي، والتي أشار إليها مجلس الأمن في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١).

وفي القارة الأفريقية، يساورنا القلق إزاء الأنشطة المتزايدة للقوات الديمقراطية المتحالفة في وسط أفريقيا. وتشجع فرنسا مكتب مكافحة الإرهاب على مواصلة جهوده في مجال المساعدة لتعزيز قدرات الدول، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى. ولمكافحة التهديد الإرهابي في كابو دلغادو في موزامبيق، تلتزم فرنسا، في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، بدعم القوات المسلحة الموزامبيقية. ويعكف الاتحاد الأوروبي على النظر في اتخاذ تدابير دعم إضافية لجهود رواندا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي غرب أفريقيا، تدعم فرنسا الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب، التي تعمل في كوت ديفوار منذ عام ٢٠١٩. وقد تم بالفعل تدريب ما يقرب من ٩٤٠ متدرباً من ٢٦ دولة أفريقية منذ عام ٢٠١٩. واستثمرت فرنسا ٢٤ مليون يورو منذ عقد مؤتمر المانحين في ١٢ تموز/يوليه؛ ومن المتوقع إضافة أكثر من ١٥ مليون يورو لدعم هذا التدريب. وندعو جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم تلك المؤسسة.

وبالنظر إلى التهديد الإرهابي، يستند التزامنا إلى ثلاث أولويات. الأولوية الأولى هي مكافحة تمويل الإرهاب. ونظراً للقدرة الكبيرة على الابتكار لدى هذه المجموعات وأشكال التمويل الناشئة، مثل الأصول المشفرة والمصارف الجديدة التي تعمل حصراً على الإنترنت، يجب أن نكون مستجيبين لتكييف إطار عملنا الجماعي. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، وندعو الأمم المتحدة إلى دعم بناء القدرات في ذلك المجال.

والأولوية الثانية هي مكافحة إساءة استخدام شبكة الإنترنت من جانب الجماعات الإرهابية، التي تستعملها لنشر دعايتها. وتواصل فرنسا تعزيز الاستجابات الوطنية والأوروبية والدولية، بالتعاون مع القطاع الخاص. لقد اعتمدنا للتو قواعد القانون الوطني التي تم وضعها

يصف بها تدابير الأمم المتحدة لبناء القدرات. ومن الضروري وجود صلة تحليلية أوضح بين الأمرين لكفالة الاتساق وبيان الأثر.

ولكي تكون جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة فعالة، ينبغي أن تسترشد بنهج وقائي يشمل المجتمع بأسره ويراعي ظروف النزاعات والمنظور الجنساني ويمتثل لحقوق الإنسان. ولن ننجح في بناء قدرة حقيقية على الصمود وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بصورة نهائية إلا من خلال هذه الاستراتيجية التي تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب بطريقة شاملة ومتكاملة.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بدوري، أن أترحم على أرواح ضحايا الإرهاب ونحن نقرب من اليوم الدولي لإحياء الذكرى. كما أشكر مقدمي الإحاطات، وأشيد بالعمل المنسق الذي يقوم به مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وهو عمل أساسي لكفالة فعالية استجابة الأمم المتحدة للإرهاب. ومشاركة المجتمع المدني أساسية أيضاً، وأرحب بمساهمة السيد مارتين إيوي ومقترحاته الملموسة.

إن تقرير الأمين العام (S/2022/576) واضح. فالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش يتزايد باستمرار، ولا سيما في أفغانستان وفي القارة الأفريقية. وللقضاء على ذلك التهديد، ينبغي أن نواصل الضغط الشديد في الميدان عسكرياً. ونحن مصممون على خوض هذه المعركة، جنباً إلى جنب مع شركائنا الإقليميين والدوليين، في إطار التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، وفي إطار الائتلاف الدولي لأجل منطقة الساحل. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن تكون استجابتنا أمنية فحسب. فعلى أن نعالج الأسباب الجذرية للتطرف والإرهاب. وهذا يعني حلاً سياسياً موثقاً به وقابل للتطبيق وشاملاً للجميع في سورية، بما يتماشى مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وفي العراق، تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في البلد.

وفي أفغانستان، يشكل القضاء على زعيم تنظيم القاعدة مؤخرًا نجاحاً في مكافحة الإرهاب. وهو أيضاً تأكيد للمخاوف التي أعرب عنها مراراً وتكراراً في هذه القاعة لأكثر من عام. وتواصل حركة

الأجنبية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، نحو المنطقة. وقد اقترن ذلك بتكوين ارتباطات مع جماعات إرهابية محلية باتت تهدد الآن حتى ساحل غرب أفريقيا.

وكما أبرز تقرير الأمين العام، وأعاد مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢ تأكيده، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا، حيث تمثل الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها ٤٨ في المائة من مجموع الوفيات العالمية الناجمة عن هذا الخطر. ومما يثير القلق أن أربعة من البلدان التسعة التي سجلت أكبر معدل للوفيات الناجمة عن الإرهاب كانت أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والنيجر.

ونذكر بالقرار التاريخي ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب، الذي أشار إلى الالتزام بنهج عالمي للتصدي لخطر الإرهاب. وفي حين أحرز بعض التقدم منذ إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، من خلال الاستجابات القانونية والتنفيذية والمؤسسية التي وضعت لمواجهة تهديد الإرهاب، لا تزال هناك ثغرات كبيرة يتعين تغطيتها. ولا يزال هذا هو الحال، لا سيما في التصدي للإرهاب في الحالات الجديدة، كما هو الوضع في أفريقيا.

ومع تدهور الجماعات الإرهابية في أجزاء أخرى من العالم، فقد تعاونت مع الجماعات المحلية في أفريقيا، مستغلة انعدام الأمن الناجم عن تغير المناخ، بما في ذلك تشريد مجتمعات بأكملها، والتوترات الدينية، وضعف القدرة على الصمود في مجال التنمية، وانتشار المقاتلين والأسلحة نتيجة للنزاعات، وغياب سلطة الدولة في مناطق واسعة من الأقاليم، لتغذية نزعة التطرف وتجنيب الأفراد الضعفاء. ومع توسع مكاسبها الإقليمية، ازدادت طموحاتها أيضا. وبما أن شبكاتها أصبحت أكثر مرونة وترابطة على الصعيد العالمي، مع وجود قيادة مكيفة وهياكل تشغيلية متباينة، فقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة مواجهة تلك المنظمات الإرهابية. وينبغي أن يكون الأثر المصاحب لذلك على الاقتصادات الوطنية والحكم والأثر الإنساني على السكان المحليين مصدر قلق كبير للعالم.

مع شركائنا الأوروبيين لتحقيق الإزالة السريعة للمحتوى الإرهابي من الإنترنت. ويسرنا أيضا أن نداء كرايستشرش، الذي أطلقناه مع نيوزيلندا، قد ضم حتى الآن أكثر من ٥٥ دولة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمتين دوليتين، و ١٤ شركة. وسنجتمع في أيلول/سبتمبر لمناقشة التقدم المحرز ودراسة سبل العمل الجديدة لذلك النداء.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نعزز مكافحة الإقالات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. وانطلاقا من هذه الروح، شكلنا مع السويد فريقا للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد السكان الإيزيديين في سورية والعراق. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة. ويجب محاكمة الإرهابيين في أقرب مكان ممكن من المكان الذي ارتكبت فيه جرائمهم، وحيث يمكن العثور على أدلة على أفعالهم، وحيث يمكن منح الضحايا تعويضا عن الضرر الذي لحق بهم. كما ندعم عمل الصندوق العالمي للناجين، الذي أنشأته الدكتوراة موكويجي ونادية مراد.

وفي الختام، أود أن أذكر بأهمية تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وفد الصين على تنظيم هذه الجلسة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/576) عن هذا الموضوع، ونشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ تشن، على عمق ووضوح إحاطتهما. كما نشكر السيد مارتن إيوي على وجهات نظره في إطار خلفية من المجتمع المدني.

ويؤكد التقرير الذي تلقيناه والمعلومات المتاحة لنا حدوث طفرة في أعمال الإرهاب بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠٢١، لا سيما في أفريقيا ووسط آسيا وجنوبها وبلاد الشام. ويساورنا القلق أيضا إزاء بروز منطقة الساحل كقوة للإرهاب وتحول تركيز الجماعات الإرهابية

التمرد الإقليمية ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ونحن ندرك تماما القدرة المستنزفة لحفظ السلام، ويجب أن نعتمد مبدأ التكامل الفعال الذي يمكن أن تقدمه القوات الإقليمية في التصدي للتهديدات التي تسببها الأعمال الإرهابية.

وينبغي أن يركز هذا الدعم أيضا على المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا الناشئة. وفي ذلك الصدد، نشجع استمرار التعاون ودعم بناء القدرات الذي تقدمه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجموعات الإقليمية، والبلدان الصديقة للدول الأعضاء التي تحتاج إلى تعزيز استراتيجياتها الأمنية ومكافحة الإرهاب.

ثالثا، بينما نلاحظ التفاعل بين التمويل الإرهابي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، نلاحظ أيضا استمرار تمويل الجماعات الإرهابية من جانب عناصر أجنبية. وفي هذا السياق، نؤكد على ما جاء في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، المعقودة في مالابو، الذي يدعو "جميع الأطراف الفاعلة الخارجية إلى وقف دعمها للجماعات الإرهابية في القارة".

وفي تعزيز مكافحة التمويل المحلي والخارجي للإرهاب، نحث على إقامة شراكات حقيقية مع المؤسسات الإقليمية، مثل فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، الذي أنشئ للمساعدة في مكافحة غسل الأموال في المنطقة وكسر حلقة الوصل بين الوسائل والقدرة على ارتكاب أعمال إرهابية.

والحفاظ على هذه المبادرات الإقليمية وتعزيزها أمر بالغ الأهمية للمساعدة على الحد من الاستخدام المتزايد للعمليات المشفرة كوسيلة مفضلة لتمويل الأنشطة الإرهابية. ونرحب أيضا بالدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للصلة المتنامية بين الإرهابيين في البر والقرصنة في البحر، ولا سيما في خليج غينيا، ونحن نعمل بشكل تعاوني لتجفيف منابع تمويلهم والتحقق من أي توسع في عملياتهم. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع القرار ٢٦٣٤ (٢٠٢٢)، بشأن الأمن البحري في خليج

ومع مراعاة ديناميكيات التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين، نود أن نطرح النقاط الأربع التالية.

أولا، هناك حاجة ملحة إلى إعادة تصور الكيفية التي ينظر بها مجلس الأمن إلى التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. وبينما ثبت في الماضي أن الإجراءات المنسقة لإنفاذ القانون كانت كافية في مكافحة المنظمات الإرهابية، فإن نطاق وعمليات الجماعات الإرهابية تتطلب اليوم إجراءات عالمية نشطة تقودها الاستخبارات ويوازنها التركيز على السلام المستدام. إذ لم تعد عمليات إنفاذ القانون لوحدها فعالة. ومسألة القدرات العسكرية التكميلية ضد الجماعات الإرهابية واضحة، عندما ينظر المرء إلى حالات النزاع التي أثبتت فيها القدرة الوطنية على مكافحة الإرهاب أنها غير فعالة، كما هو الحال، مثلا، في الصومال وشمال موزامبيق ومنطقة الساحل وشمال شرق نيجيريا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأثار الإرهاب ليست وطنية بل عالمية، وتخطيطه وتمويله وتنظيمه يتجاوز الحدود الوطنية. لذلك، ومع مراعاة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، من المهم أن يجد المجلس سبلا أفضل لربط قراراته بالجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الميدان. ويتمثل أحد الاعتبارات في أن يتصرف المجلس بطريقة موحدة كلما تعامل مع المنظمات الإرهابية، وأن يعمل ضد جميع الجماعات الإرهابية، دون تمييز. ولا يوجد بين الإرهابيين أحياء وأشرار. فجميع الإرهابيين أشرار. ويجب أن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ثانيا، عند النظر في تصاعد التهديدات الإرهابية في المناطق التي تتزايد فيها النزاعات والشبكات العالمية التي تديرها، يجب على المجلس أن يقدم الدعم لجهود تبادل المعلومات الاستخباراتية داخل الأقاليم وفيما بينها لمكافحة التعاون عبر الحدود بين الجماعات الإرهابية. ولذلك، نحث المجلس على الانتقال إلى دعم الآليات المحلية لمكافحة الإرهاب، مثل الأطر المعيارية للاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته، فضلا عن استراتيجية مكافحة الإرهاب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبادرة أكرا، والجهود المستمرة لنشر قوات مكافحة

استقرار الدول، في المقام الأول، من خلال خلق مناخ من الخوف، عن طريق شن أنشطتها الإرهابية بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال استخدام الإنترنت، في كل ركن من أركان العالم، وخاصة في مناطق النزاع. وموقف بلدي من هذه المسألة لا لبس فيه: فغابون تعارض جميع الأيديولوجيات والأعمال الإرهابية بجميع أشكالها. ومن البديهي أنه لا يمكن استخدام أي قضية أو أيديولوجية أو دين لتبرير الأعمال الإرهابية المروعة.

كما ترحب غابون بالجهود المشتركة التي أضعفت حركة داعش. ومع ذلك، يأسف بلدي لأنه منذ آخر تقرير للأمين العام (S/2022/576)، لا يزال التهديد الذي تشكله الجماعة الإرهابية والجماعات التابعة لها مرتفعاً. ويخشى من أن التحديات العديدة التي تفاقمت بسبب تأثير مرض فيروس كورونا، الذي أغرق العديد من البلدان في الركود الاقتصادي، ستضعف قدرتنا على مواجهة هذه الآفة.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى الترابط بين الصعوبات الهيكلية التي تمر بها بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا، في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وبين الزيادة التدريجية والخطيرة في نفوذ تنظيم داعش وأنشطته. يجب أن نكون حذرين أيضاً من أن تنظيم داعش سيحاول الاستفادة من التصدعات الحالية في النظام الدولي لزيادة ترسيخ نفسه ونشر نفوذه، قبل كل شيء أينما وجد أرضاً خصبة، بما في ذلك في مناطق النزاع.

وما زالت تدهشنا قدرة الحركة على البقاء نشطة وإعادة تشكيل نفسها، بما في ذلك من خلال قدرتها على توجيه مبالغ كبيرة من المال من خلال الشبكات الإجرامية، مما يمكنها من القيام بجهود التجنيد والتفكير في تحقيق أهدافها الشريرة. وفي هذا الصدد، فإن قدرة داعش على الحصول على أسلحة حساسة وفتاكة للغاية ونشرها تثير القلق. ومكافحة الإرهاب بفعالية تتطلب نظاماً عالمياً سلمياً وتضامناً دولياً. وهذا مطلب أساسي.

ففي حين يظل التهديد الإرهابي عالمياً، فالحقيقة هي أن الجماعات الإرهابية ستواصل العمل بطريقة انتهازية وتحاول ترسيخ

غينيا، نتطلع إلى تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ونأمل أن يساعد التقرير، عند صدوره، على تحديد سبل التصدي لهذا التهديد.

رابعاً، هناك حاجة إلى تشجيع نهج متعدد الأبعاد واستباقي لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك عن طريق تمكين الشباب، وتعزيز التنقيف في مجال السلام، وإيلاء مزيدٍ من الاهتمام والاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ولا سيما أوجه القصور في الحوكمة والتنمية، فضلاً عن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب.

ولأن جائحة مرض فيروس كورونا واستمرار العدوان على أوكرانيا قد أديا إلى تدهور القدرة المالية للعديد من البلدان النامية على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانها، فمن المهم تعزيز الدعم العالمي لتقويض أيديولوجيات الجماعات المتطرفة العنيفة التي تستغل مواطني الضعف القديمة. ونحث على اتخاذ استجابات عالمية مناسبة، مثل إلغاء الديون وإعادة هيكلة سداد الديون، لتمكين البلدان المعنية من إعادة البناء بشكل أفضل والتغلب على تحدياتها الأمنية على النحو الملائم.

وفي الختام، من المهم التأكيد على أن الإرهاب يشكل هجوماً ليس على الأرواح البريئة فحسب. إنه يمثل هجوماً كاملاً على قيمنا المشتركة والشعور بالعدالة والحقوق المتأصلة والكرامة لكل شخص. والإرهاب، في جوهره، إهانة للبشرية، ولا يوجد بلد مَنيع. ولذلك، أؤكد مجدداً التزام غانا بهدف تعزيز جميع الأدوات المتاحة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي، وأرحب بالجهود الرامية إلى تسخير استجابة قوية على نحو فعال بطريقة تساعد على مواجهة ذلك الخطر.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فلاديمير فورونكوف، ممثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد يشيونغ تشن، ممثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والسيد مارتن إيوي على إسهاماتهم المفيدة التي توفر لنا معلومات مستكملة عن الأنشطة العملية التي يضطلع بها تنظيم داعش في سياق دولي يتسم بالعديد من التحديات العالمية.

ويساورنا قلق عميق إزاء نطاق التهديد الإرهابي، وخاصة في أفريقيا. فالجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش، تحاول زعزعة

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلدي لولايات مختلف هيئات مكافحة الإرهاب. ونرحب أيضاً بروح الوحدة التي أبدتها المجلس في مكافحة الإرهاب. ويجب أن نواصل البناء على إنجازاتنا وألا نسمح للآراء المتباينة بأن تجعلنا نغفل عن الهدف النهائي، وهو القضاء على التهديد الإرهابي بأي شكل من الأشكال وأينما كان في العالم، وخاصة في أفريقيا، حيث يلوح التهديد في الأفق بإلحاح متجدد.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم جلسة الإحاطة التي جاءت اليوم في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر السيد فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، والسيد تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والسيد إيوي، كبير الباحثين في معهد الدراسات الأمنية، على إحاطاتهم المفصلة والشاملة.

فمن ناحية، يبين تقرير الأمين العام (S/2022/576) أن خطر الإرهاب أعلى في البيئات المتأثرة بالنزاع، ويذكرنا بأن الإرهاب والنزاع المسلح يعزز أحدهما الآخر. ولا يمكن معالجة هذا التداخل إلا باستراتيجيات شاملة يجب أن تأخذ في الحسبان الأسباب الجذرية لكل من النزاع والتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب. ومن ناحية أخرى، يوضح التقرير كيف يمكن للجماعات الإرهابية أن تسعى إلى اللجوء إلى شن هجمات خارج مناطق النزاع بغية اجتذاب المزيد من الاهتمام والدعم. ولمكافحة الإرهاب بفعالية، يجب علينا أيضاً أن نفهم السبب وراء ضعف بعض الناس أمام الأيديولوجية الإرهابية.

ولا تزال حالة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم في معسكرات الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية مثيرة للقلق. تؤثر الآثار الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان على الأمن الدولي وتعيق مبادرات اجتثاث التطرف وتخاطر بتغذية الخطاب الإرهابي. إن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين لا يشكل التزاماً قانونياً وأخلاقياً فحسب، بل هو جوهر أي استراتيجية تطمح إلى النجاح في مكافحة الإرهاب. وتشكل تغذية نزعة التطرف في السجون والتجنيد المعتمد على السجون محركين رئيسيين

وجودها في مناطق هشة بشكل واضح. ويجب أن يظل هيكل مكافحة الإرهاب دينامياً وأن يقابله تعاون دولي مثالي، لا سيما في مجال تبادل المعلومات. ومن الضروري مواصلة العمل من أجل تعزيز وتحسين فعالية الاستجابة الدولية من خلال التطبيق الواسع النطاق والأكثر فعالية للأدوات الدولية القائمة امتثالاً للمعايير الموضوعية لمكافحة الإرهاب، التي يوجد الكثير منها والتي يتم تحديثها بانتظام مع تطور التهديد.

ولأننا ندرك أنه في مكافحة الإرهاب، لا يتطلب الأمر سوى حلقة ضعيفة واحدة لإضعاف الاستجابة الدولية ككل، يجب علينا أيضاً تعزيز قدرات أكثر الدول ضعفاً وتقديم المساعدة التقنية لها. وفي حين أن عدم الالتزام قد يكون مرده عدم كفاية الإرادة السياسية، فإنه يعتمد أيضاً إلى حد كبير على الوسائل المالية والبشرية والتقنية المتاحة للدول. ولا تزال الصلة بين التنمية والإرهاب وثيقة الصلة جداً اليوم، لا سيما في الدول الهشة، التي كثيراً ما تواجه أزمات سياسية وأمنية وفقراً وغياب الآفاق أمام الشباب، مما يهيئ بيئة مؤاتية لظهور شبكات إرهابية.

وتتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب نهجاً شاملاً وطريقة مناسبة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول المتضررة، إلى جانب إيلاء اهتمام خاص لقضايا العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لسكانها. ويتطلب ذلك النهج مزيداً من التضامن الدولي. ومن المهم أيضاً تعزيز مكافحة الاتجار عبر الحدود الوطنية، الذي يستخدم لتمويل الإرهاب. ومن الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل جهوده لمكافحة هذا الاتجار وأن يعززها بالنظر إلى الصلات المثبتة بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة التي يمكن ملاحظتها في مختلف أشكال التجارة غير المشروعة التي تقوم بها المنظمات الإرهابية.

وتتمثل مسألة عودة المقاتلين الأجانب وإعادة توطينهم خطراً إرهابياً جديداً ومصدراً حقيقياً للقلق في أفريقيا. وتغذية قدرات المنظمات الإرهابية على تنظيم هجمات من بعيد، خارج المناطق التي تتمركز فيها هذه المنظمات.

جميع قرارات مجلس الأمن التي تتضمن التزامات ملزمة بشأن مكافحة الإرهاب، لا يوجد حتى الآن اتفاق على المعايير الدقيقة لما يشكل إرهاباً. وأودّ أن أكرر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يدع عدم الوضوح بشأن المسائل ذات التداعيات الإجرامية يكون القاعدة في عمله، ولا ينبغي له أن يتحايل على الأصول القانونية عند تحديد أفراد أو كيانات إرهابية جديدة. ومن الأهمية بمكان أن تستند القرارات المتعلقة بإدراج الأفراد والكيانات الإرهابية في القائمة إلى أدلة دامغة.

وتصرّ البرازيل على إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله وتشعر بالقلق إزاء التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات التابعة له. يكرّس دستورنا نبذ الإرهاب بوصفه مبدأً توجيهياً لسياستنا الخارجية. ويجب ألا يتردد المجتمع الدولي في تصميمه على مكافحة الإرهاب، في ضوء المخاطر الجسيمة التي لا يمكن إنكارها والتي ينطوي عليها بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالإنبابة تشن على إحاطتهما القيمتين. كما أشكر السيد إيوي على أفكاره المتعمقة. بالرغم من المكاسب التي تحققت في القضاء على قيادات داعش، فإن التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله ذلك التنظيم والجماعات المنتسبة إليه للسلام والأمن الدوليين لا يزال يتزايد، كما جاء في أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/576). وهذا يؤكد ضرورة مواصلة الدور الهام للتحالف العالمي ضد داعش لمواصلة الضغط على ذلك التنظيم الإرهابي وضمان إلحاق هزيمة حاسمة به.

كما أن من المهم أيضاً أن نظل مطلعين على التهديدات الإرهابية التي تتجاوز نطاق تنظيم داعش. فقتالنا ضد تنظيم القاعدة ما زال يمثل أولوية عالمية، لا سيما بعد الفراغ الحالي في قيادة التنظيم في أعقاب مقتل أيمن الظواهري، وبات من الحيوي أن يحافظ المجتمع الدولي على زخمه في مكافحته. كما يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عملية للتصدي بفعالية للتهديد العابر للحدود الذي تشكله الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

للتهديد، ولا تؤدي ظروف الاحتجاز المتردية إلا إلى تفاقم هذه الحالات المأساوية. ويمكن لاحتمال العودة الآمنة والطوعية والكريمة لهؤلاء الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال، إلى أوطانهم أن ينقذهم من التطرف العنيف. إن مصير الأطفال ضمن عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب يبعث على القلق بشكل خاص. إنهم ضحايا وليسوا مجرمين، ويزيد شبح انعدام الجنسية ضعفهم سوءاً.

فالإقصاء الاجتماعي وبطالة الشباب وكراهية الأجانب والتمييز والتحيز تصبّ في صميم الإرهاب. وليس من المستغرب إذاً أن يستشهد التقرير بأمثلة على كيفية تمكّن داعش من تضخيم صفوفه من خلال تقديم أجور أفضل للأشخاص المحتاجين. ومن المرجح أن يجذب الخطاب الإرهابي الأشخاص الذين يشعرون بالاغتراب والتجريد ويبحثون عن شعور بالهدف ووسائل للبقاء. وعلاوة على ذلك، وكما أشار الأمين العام، فإن انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة ويحفز انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. لذلك يتحتم أن تعالج أنشطة مكافحة الإرهاب الشواغل الاجتماعية والإنسانية والأمنية في آن واحد. وتوفّر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب توجيهاً هاماً في هذا الصدد. كما يجب أن يكون تقديم الدعم للناجين من الإرهاب وأسره في صميم أي سياسة لمكافحة الإرهاب. وتتطلع البرازيل إلى المؤتمر العالمي لضحايا الإرهاب، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لتقييم كيفية تقديم مساعدة أفضل لضحايا الإرهاب ودعم حقوقهم وتلبية احتياجاتهم.

وينبغي التأكيد على أن أي عمل لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم ضمن الحدود الصارمة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. ويزدهر انعدام الثقة بالمؤسسات عندما لا تغلب سيادة القانون. وقد يجد التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بيئة مناسبة عندما تغفل مكافحة الإرهاب في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في حماية حياة الناس وحقوقهم الأساسية. وعلى الرغم من

ثالثاً، ينبغي للمجلس، على سبيل الأولوية العاجلة، أن يركز على منع ظهور الجيل القادم من الإرهابيين والمتطرفين. ففي مخيم الهول، على سبيل المثال، يوجد أكثر من ٢٥ ٠٠٠ طفل يحتمل أن يكونوا معرضين لخطر نزعة التطرف. ويجب بذل جهود حقيقية لمنح هؤلاء الأطفال، وهم الأمل في مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً. وفي ذلك الصدد، نقدر العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة دعماً لتدابير المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على نحو يراعي المنظور الجنساني، وهي تدابير تلبي أيضاً الاحتياجات الخاصة بالأطفال.

أخيراً، لا بد من أن يستخدم المجلس جميع الأدوات والسبل المتاحة له في معالجة الثغرات والتحديات الناشئة في الهيكل الحالي لمكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك النظر في اتخاذ تدابير عملية ضد جميع الأفراد أو الجماعات أو الكيانات الضالعة في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطة بها. فالإرهاب في أي مكان يؤثر على أمن الجميع، في كل مكان. ويجب علينا الاستفادة من الزخم الحالي ومضاعفة الجهود للقضاء على تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه وغيرها من الجماعات الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة وأن يتصرف الآن.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشين، والسيد إيوي على إحاطاتهم الوافية.

ما زلنا مدينين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على عملها الهام في تحليل التهديد الإرهابي المتغير باستمرار. لقد سمعنا اليوم أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار العالمي. وأدت ضغوط مكافحة الإرهاب إلى تقييد هذا التنظيم خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن المكاسب كانت ضعيفة ومتفاوتة، حيث ما برح التنظيم قادراً على التوسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

إن الإمارات العربية المتحدة، إذ تأخذ ذلك في الحسبان، تشدد على النقاط الرئيسية التالية.

أولاً، إن التكنولوجيا قادرة على تحسين نوعية حياة الناس بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن أن تكون أيضاً سيفاً ذا حدين. ويشكل التطور السريع للتكنولوجيا، وتوفرها تجارياً على نطاق واسع، تحدياً لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع إساءة استخدامها من جانب الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، فإن التكنولوجيات الناشئة ذات إمكانات هائلة للمساعدة في الجهود المبذولة لمنع الإرهاب ومكافحته والتصدي له. فعلى سبيل المثال، رأينا فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات هائلة من البيانات لدعم مقاضاة أعضاء داعش.

وكما تم التشديد عليه في التقرير الأمين العام الأخير، تمكن تنظيم داعش من زيادة استخدامه بشكل كبير لأنظمة طائرات غير مأهولة تم الحصول عليها من خلال طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها الشركات الوهمية وتحويل الطائرات التجارية المسيرة لاستخدامها بشكل فتاك. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات جادة للتصدي لحيازة الجماعات الإرهابية للطائرات المسيرة ومكوناتها، بما في ذلك تنظيم داعش وحركة الشباب والحوثيون. ينبغي أيضاً تحديد ومعالجة الثغرات الرئيسية في الإطار الدولي الحالي، مع مراعاة الدور الأساسي الذي تؤديه الأنظمة المستقلة والمشغلة عن بعد في جهود مكافحة الإرهاب.

ثانياً، نغتنم هذه الفرصة للتركيز على استغلال الجماعات الإرهابية للإسلام لتبرير أعمال العنف والكراهية التي ترتكبها من خلال التسميات الإسلامية المعلنة ذاتياً. ويجب ألا نسمح لتنظيم داعش وغيره من الجماعات باختطاف دين التسامح وإعطاء مصداقية لادعاءاتهم. وأود أن أكرر التأكيد على أن الإرهاب لا يمت للإسلام بصفة. ولذلك، ندعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى الامتناع عن استخدام عبارة "الدولة الإسلامية" في إشاراتها إلى داعش وتطبيق نفس المبادئ لمنع استغلال الجماعات الإرهابية الأخرى للدين.

اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية إذا ما أُريدَ لجهودنا الجماعية أن تكون فعالة حقا.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الصينية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كذلك أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة تشن على إحاطتهما، وأشكر أيضا السيد إيوي على أفكاره المتعمقة ووجهات نظره وتوصياته.

ونشيد بفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، على جهودها التعاونية في تجميع التقرير الخامس عشر عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على السلم والأمن الدوليين (S/2022/576). ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في دعم الدول الأعضاء في التصدي لتهديد الإرهاب على الصعيد العالمي.

لقد أظهرت الحملات العسكرية الجارية وغيرها من الاستراتيجيات التي تهدف لإضعاف قدرات نواة تنظيم داعش على القيام بعمليات، فضلا عن الجماعات التابعة له وشبكاته على صعيد العالم التي يمكن أن تكون فعالة. ومع ذلك، أظهر هذا التنظيم القدرة على التكيف والإبقاء على المرونة من خلال نشر شبكاته العنيفة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في القارة الأفريقية. ويساور كينيا قلق خاص إزاء حقيقة أن داعش يواصل تنويع مصادر إيراداته، مما يمكنه من التجنيد المستدام لتابعين وتغذية نزعة التطرف، ونشر الشبكات وإدارتها، وتمويل المقاتلين الأجانب، وتخطيط وتنفيذ هجمات معقدة في عدة مناطق من القارة. وفي منطقة الساحل وفي أجزاء من غرب ووسط أفريقيا، يسعى التنظيم إلى استغلال حالات الضعف والنزاعات لتوسيع مناطقه، مما يهدد أمن المنطقة. وفي القرن الأفريقي، لا تزال حركة الشباب الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، ومقرها الصومال، مهيمنة في أنشطتها عبر الوطنية. وقد عانت عدة بلدان، بما فيها بلدي، كينيا، من الفظائع الرعناء لذلك التنظيم الإرهابي. ويظهر الهجوم الوقح الأخير

على وجه الخصوص، كما أوضح السيد إيوي اليوم. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في أفغانستان التحديات الأمنية الحقيقية تماما التي نواجهها. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان يستهدف الأفغان الأبرياء، ولا سيما مجتمعات الأقليات، في حين تسبب تنظيم القاعدة في معاناة الآلاف. ولدينا جميعا مصلحة مشتركة في استخدام كل ما لدينا من وسائل ضغط لمواجهة تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرهما من الجماعات الإرهابية في أفغانستان.

على الرغم من هزيمته الإقليمية والعمليات الناجحة الأخيرة ضد قيادته، لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديدا خطيرا في العراق وسوريا، وهما معقله الاستراتيجي. وهذا يدل على الأهمية المستمرة للتحالف العالمي ضد تنظيم داعش وضرورة العمل معا لضمان هزيمة داعش العالمية الدائمة. وتستضيف المملكة المتحدة خلية الاتصالات لمكافحة داعش التابعة للتحالف العالمي، والتي تتصدى لدعاية داعش ورسائلها المدمرة والبيغوية. وفي الشهر الذي نحيي فيه الذكرى السنوية الثامنة لجرائم داعش ضد الطائفة الإيزيدية، تؤكد المملكة المتحدة أيضا دعمها لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها داعش والجهود الدولية لمحاكمة مرتكبي العنف من تنظيم داعش.

ونواصل دعم الحرب ضد داعش مع توسعها إلى مساح جديدة. وكما سمعنا اليوم، تواصل الجماعات الأفريقية التابعة لداعش نموها، وهي مسؤولة عن نسبة متزايدة باستمرار من العنف الذي يعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه. ويمثل الترابط بين فروع داعش أيضا اتجاها مثيرا للقلق ويزيد من التهديد الذي تشكله. إن تنظيم داعش انتهازي وسيواصل الاستفادة من المظالم القائمة واستهداف الفئات الضعيفة للانضمام إلى قضيتهم - وهم الشباب والمهمشون والمحرومون. وبالتالي، فإن التدخلات الأمنية الصعبة لن تأخذنا إلى أبعد من ذلك. ويجب أن نعمل على بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية وبالشراكة مع المجتمع المدني ضد الدعاية الإرهابية وغيرها من الجهود المؤثرة.

أخيرا، عند مكافحة الإرهاب، يجب علينا جميعا أن نكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون من خلال

المالية غير المشروعة عبر الحدود التي تستغلها الجماعات الإرهابية بغرض جني الإيرادات.

خامسا، ينبغي للجماعات الإرهابية أن تدرك أنها ستدفع ثمنا باهظا على أفعالها. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم جميع أدواته لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تطبيق نظمه للجزاءات، على قدم المساواة، ضد جميع الجماعات والكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين، وأن يتمتع عن الكيل بمكيالين.

وفي الختام،ؤكد من جديد التزام كينيا المطلق بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والسيد ويشيونغ تشن، المدير التنفيذي بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على تحليليهما الوافيين بشأن الحرب ضد تنظيم داعش. كما تابعا باهتمام ملاحظات السيد مارتن إيوي.

ونحن نتفق مع الكثير من التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/576) عن التهديد الذي يشكله داعش. ومن جانبنا، نود أن نطرح عدة نقاط.

إن روسيا تقف في طليعة جهود مكافحة الإرهاب. فبعد أن تغلبنا على التحديات التي واجهناها خلال تسعينيات القرن الماضي، تراكمت لدينا خبرة واسعة. وكانت بعض الأحداث التي عشناها صعبة، لكنها منحتنا الفرصة لمواجهة التهديدات المعاصرة بنجاح. إننا نأخذ التزاماتنا على محمل الجد، ونعتزم مواصلة مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك من خلال تقديم المساهمات المالية إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والآليات الإقليمية المتخصصة. وسنواصل استحداث قنوات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، ولكن فقط مع أولئك الذين يعتزمون حقا محاربة الإرهابيين وليس التقرب منهم أو ربما رعايتهم.

وعلى أن نقضي على المعازل المتبقية للإرهاب الدولي في سورية وإنهاء وجود داعش والجماعات الإرهابية الأخرى على الأراضي

الذي شنته حركة الشباب في جنوب شرق إثيوبيا تصميمها الانتهازي على مواصلة نشر أيديولوجيتها الخطيرة عبر الحدود.

نشعر أيضا بقلق شديد إزاء موجة العنف التي يمارسها تنظيم داعش والجماعات التابعة له على العاملين في مجال الإغاثة والأجهزة الأمنية، فضلا عن الفئات المروعة التي يرتكبها ضد المدنيين الأبرياء. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أبرز خمسة تدابير نعتبرها ضرورية للجهود الرامية إلى مواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين في أفريقيا والعالم.

أولا، تدعو الحاجة إلى تحقيق طفرة فيما يتعلق بمبادرات بناء القدرات والتعاون المستمر لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى تصاعد الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وينبغي أن تستند هذه المبادرات إلى برامج لمكافحة الإرهاب تعد خصيصا لكي تدعم الاحتياجات المحددة للبلدان، ولا سيما البلدان التي تخوض نزاعا أو تلك الخارجة من حالة نزاع. وينبغي أن تكون أولويتنا في ذلك الصدد تعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك تلك المعنية بإدارة الحدود وإنفاذ القانون، بغية تعزيز القدرة على الصمود في وجه الأنشطة الإرهابية واستعادة الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

ثانيا، نشجع على إشراك الفئات الضعيفة وضحايا الإرهاب في مكافحة هذه الآفة. فمشاركتهم ستعزز فعالية أدوات إعادة الإدماج، من قبيل تقديم الاستشارات النفسية، وبرامج التدريب، وتوفير المهارات اللازمة لكفالة نجاح المقاتلين السابقين في العمل الحر.

ثالثا، ينبغي تعزيز الشراكات والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين مكاتب الأمم المتحدة الميدانية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وبلدان المنطقة من خلال خطاب مكافحة الإرهاب والمشاركة المستمرة في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحد من انتشار الخطر.

رابعا، لا تزال الجماعات الإرهابية عاكفة على نحو غير مشروع في فرض الضرائب والمطالبة بالبدى والاتجار غير المشروع، فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والسلع المهربة، من أجل توفير مصادر للإيرادات. ونحن ندعو إلى تعزيز التعاون، ولا سيما بين دول المنطقة، من أجل وضع استراتيجيات تهدف إلى تعطيل ومكافحة التدفقات

في أعمال الإرهاب، أو بدأت في الحفاظ على علاقات وثيقة مع الإرهابيين. وفي أوكرانيا، تحصل الجماعات القومية والنازية الجديدة على الدعم والتدريب على نحو مباشر. وبالإضافة إلى ما سبق، ومثلما يستخدم الإرهابيون النزاعات في أفغانستان والبلقان وسورية والعراق وليبيا لتبادل الخبرة التكتيكية وتعزيز الشبكات العابرة للحدود الوطنية، يستخدم النازيون الجدد وأنصار تفوق العرق الأبيض أوكرانيا كمُعْتَرَك للتجارب. والدول الغربية تساعد على تحقيق ذلك بطرق عدة بلا خجل.

وينبغي أن نذكر هنا أيضا أسلوب الكيل بمكيالين. ففي عام ٢٠٢١، سعى الكونغرس الأمريكي مرة أخرى إلى إدراج كتية أزوف الأوكرانية سيئة السمعة في قائمته للمنظمات الإرهابية. وفي وقت سابق، في عام ٢٠١٥، أجرى مجلس النواب الأمريكي تعديلات على مشروع قانون مخصصات وزارة الدفاع من أجل منع استخدام الميزانية العسكرية في تدريب كتية أزوف. وقد صنف الكونغرس هذه المجموعة على أنها جماعة نازية جديدة أوكرانية شبه عسكرية. وفي عام ٢٠١٨، صوت مجلس النواب لكفالة "عدم استخدام أي من الأموال التي يوفرها القانون بغرض تقديم الأسلحة أو التدريب أو غيرها من المساعدات إلى كتية أزوف".

ولكن بعد أن بدأت روسيا عملياتها العسكرية الخاصة، أصبح أفراد هذه الجماعة القائمة على أسس أيديولوجية متعطشة للدماء فجأة أبطالاً لماريوبول، ورُجحت كفة المكاسب الجغرافية السياسية التي تحققها سلطات الولايات المتحدة على المعركة الحقيقية ضد الإرهاب ومختلف مظاهر التطرف.

وفي روسيا، كتية أزوف مدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية، ولدينا أسباب كثيرة لذلك. لقد قدم أعضاء هذه الجماعة الذين استسلموا للجانب الروسي معلومات مفيدة في هذا الشأن. ومن الواضح أن هذا هو سبب شن نظام كييف ضربة دقيقة استهدفت نخبته العسكرية السابقة في أحد أماكن الاعتقال في يلينوفكا.

وثمة وجه تشابه آخر بين الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وما يحدث حالياً في أوكرانيا. فبعض الجنود المرتزقة

السورية. وهم متحصنون في الوقت الراهن في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة السورية. ومؤخراً في ٤ آب/أغسطس، رصدت طواقم القوات الجوية والفضائية الروسية، عند قيامها بدوريات في السماء فوق سورية، مجموعة من الإرهابيين من لواء شهداء القريتين وقضت عليهم. وتتمركز تلك الجماعة الإرهابية في منطقة التنف الخاضعة لسيطرة جيش الولايات المتحدة. وكذلك فإن انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من الأراضي السورية سيعني سرعة القضاء نهائياً على الوجود الإرهابي المستمر في ذلك البلد الذي طالت معاناته، فضلاً عن قواعد الإرهابيين في الدول المجاورة.

وأثناء مناقشة تقارير الأمين العام عن التهديدات التي يشكلها داعش في المجلس، ذكرنا مراراً وتكراراً ضرورة منع وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ونلاحظ أن آخر تقرير يقدم معلومات جديدة حول ذلك الأمر. وعلى وجه الخصوص، يرد في التقرير أن بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة دعت الجماعات التابعة لها إلى استخدام الأحداث في أوكرانيا للحصول على الأسلحة المتاحة بسهولة، والتي تسلمها الدول الغربية بلا حسيب أو رقيب إلى كييف. وفي ذلك السياق، يشير التقرير إلى تزايد تهديد الهجمات التي يشنها إرهابيون يعملون بمفردهم في أوروبا.

ونرى أنه ينبغي أن نتعمق في هذا الموضوع اليوم. فأوكرانيا قد انضمت الآن إلى صفوف سورية والعراق وليبيا وأفغانستان. وتتلقى أوكرانيا عدداً كبيراً من الأسلحة والذخائر والسلع ذات الاستخدام المزدوج من الغرب. وقبل زمن طويل، أدى تدفق الأسلحة الغربية إلى العراق، واستخدام الإرهابيين في أغراض جيوسياسية، إلى إنشاء داعش. وتسببت شحنات الأسلحة إلى ليبيا في انتشار خطر الإرهاب في معظم أنحاء أفريقيا. وفي سورية، دعم الغرب الإرهابيين ذوي الدوافع الأيديولوجية وزودهم بالأسلحة من أجل الإطاحة بحكومة شرعية، واصفاً إياهم بالمناضلين المعتدلين الذين يدافعون عن الحرية.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان، غزت الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها قوى المعارضة التي سرعان ما انخرطت

تذكروا صارخة بأن التنظيم لديه القدرة على شن هجمات بارزة هناك وفي العراق.

ونتشاطر مع الأمين العام والسيد إيوي الشواغل التي أعربا عنها اليوم في هذه القاعة فيما يتعلق بتدهور الحالة في القارة الأفريقية. ومما يبعث على القلق البالغ تقييم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بأن اثنتين من الشبكات الإقليمية الثلاث الأكثر نشاطا لتنظيم الدولة الإسلامية تتمركزان الآن في إفريقيا. وأود أن أشكر السيد إيوي على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات حول الأساس المنطقي لنمو فروع داعش في إفريقيا. وهذا أمر لا يمكننا أن نتجاهله، ويجب معالجة أسبابه الجذرية ودوافعه.

وإذ ننتقل إلى أفغانستان، تستمر الهجمات التي يعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عنها. فقد وقعت ثلاث هجمات في كابول خلال الأسبوع الماضي. وأسفرت إحدى تلك الهجمات عن مقتل وإصابة نساء وأطفال في مسجد شيعي. كما نما وجود تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان في شرق البلد وشماله، واتسع الانتشار الجغرافي لنشاطه.

وتدين أيرلندا جميع الهجمات التي يرتكبها تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه، بما في ذلك استهداف النساء والأطفال وجماعة الهزارة في أفغانستان.

إن معالجة دوافع التهديد الإرهابي العالمي المعقدة والمتنوعة والمحددة السياق هي العنصر الأساسي في التصدي له. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام شواغله من أن انعدام الأمن الغذائي العالمي في غرب إفريقيا، ولا سيما منطقة الساحل، قد يؤدي إلى تفاقم أوجه الهشاشة وتأجيج ديناميات الصراع على الصعيد المحلي التي تحفز انتشار الإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك، فإن الاستجابات الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب ومنعه تتطلب اتباع نهج شاملة تشرك المجتمع بأسره وتعالج المظالم الكامنة التي تزيد من احتمالات التعرض للتطرف. وارتباطا بهذا النهج الوقائي، نكرر أيضا ملاحظات السيد إيوي فيما يتعلق بإنشاء نظام للإنذار المبكر للإرهاب في إفريقيا.

والنازيين الجدد والمتطرفين ومناصري تفوق العرق الأبيض الذين هرعوا إلى أوكرانيا من جميع أنحاء بلدان الغرب، سيكتسبون خبرة قتالية، إذا نجوا من الموت، ثم سيعودون إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان أخرى، تماما كما فعل المقاتلون الإرهابيون الأجانب بعد قتالهم في صفوف داعش. وقد حدث شيء مماثل من قبل عندما فر قطاع الطرق المتبقون من الشيشان إلى أوروبا كلاجئين سياسيين ثم نفذوا لاحقا أعمالا إرهابية في البلدان التي منحوا فيها حق اللجوء. وإذا كان أي شخص يخامر شك في هذه الفرضية، فيمكنه الرجوع إلى المنشورات الكثيرة التي أعدها خبراء متخصصون في المصادر الغربية.

ختاما، أود أن أقول بضع كلمات عن النشاط الإرهابي في أفغانستان. سمعنا ممثلين أمريكيين يدعون أنهم قضوا على زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري. وهذه أخبار رائعة، ولكنها مسألة ذات جانبين على الأقل. فمن ناحية، إذا ثبتت صحة هذه الأخبار، فسيكون ذلك نجاحا لا مراء فيه للعمليات الخاصة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، تشير تلك الأخبار لدينا الشكوك في صحة الادعاءات الفجة التي ساققتها إدارة الولايات المتحدة قبل عام تقريبا عندما زعمت أن الجيش الأمريكي قد غادر أفغانستان بعد نجاحه في تحقيق أهدافه في مجال مكافحة الإرهاب. بيد أنه بعد ٢٠ عاما من وجود قوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، فإن الحالة في ذلك البلد لا تزال تترنح على شفا كارثة إنسانية، ولا تزال الهجمات الإرهابية التي يشنها داعش تتضاعف.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمدير التنفيذي بالنيابة تشن، والسيد إيوي، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات هذا الصباح.

وفي ملاحظاتي، سأركز على المسألة موضع النظر. أعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2022/576) واضح لا لبس فيه: فالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفروعه على السلم والأمن الدوليين مستمر في التزايد. والهجوم الذي شنه تنظيم داعش في وقت سابق من هذا العام على سجن الصناعة في سورية

ونريد أن نرى أدلة أكثر اتساقاً وشمولاً على كيفية توجيه الاعتبارات الجنسانية لعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وتتطلع أيرلندا إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في أول جلسة إحاطة تركزها لجنة مكافحة الإرهاب بشأن المسائل الجنسانية في وقت لاحق من هذا العام.

نود أيضاً أن نقول للمدير التنفيذي بالنيابة تشن إننا نرحب كثيراً بعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع المعهد الدولي للسلام في دراسة كيفية استغلال الجماعات المتطرفة العنيفة لمفاهيم الذكورة العنيفة، ونشجع المجلس على إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسألة. في الختام، أود أن أعلن مرة أخرى التزام أيرلندا الراسخ بالعمل مع الجميع حول هذه الطاولة لمنع الإرهاب ومكافحته بالكامل واحترام واجباتنا والتزاماتنا بموجب القانون الدولي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة تشن على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى العمل الذي يقومون به لتنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا الميدان. ونرحب أيضاً بمقدم الإحاطة، ممثل المجتمع المدني، ولا سيما لتشاطره معنا المعلومات بشأن أفريقيا.

نلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2022/576) أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وما يرتبط به من كيانات استمر في الارتفاع في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وبالتالي، فإن القلق يساورنا إزاء أنشطتها في أفريقيا.

ولكن أفريقيا ليست المكان الوحيد الذي يثير القلق. وعلى الرغم من أننا أعربنا في مناسبات عديدة عن أهمية الحيولة دون أن تصبح أفغانستان ملاذا للإرهاب، فإن تنظيم داعش والشبكات المنتسبة له، وفقاً لتقرير الأمين العام، نشطة جداً في أفغانستان، وهو ما يتعارض مع اتفاق الدوحة. ويقلقنا للغاية أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديداً مستمراً في العراق وسوريا، مع قدرته على تنظيم هجمات معقدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التطرف في السجون والمخيمات ومراكز الاحتجاز يشكل تحدياً. ومن هنا كانت أهمية الإعادة إلى الوطن.

وكما يشير الأمين العام، فإن احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون عنصران حاسمان في الاستجابات الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب. بيد أنه كثيراً ما يساء استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لقمع المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرياته، التي يحميها القانون الدولي. وفي كثير من الأحيان، لا توجد مساءلة عن جرائم تنظيم داعش، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يُخذل الضحايا والناجون.

نشيد بجهود الدول الأعضاء والأمم المتحدة، ولا سيما جهود فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لكفالة تقديم مرتكبي جرائم داعش إلى العدالة. فالحيز المدني المفتوح، وحماية حقوق الإنسان، وضمان العمل الإنساني، والاستجابات الفعالة المراعية للمنظور الجنساني في مجال مكافحة الإرهاب، كلها أهداف يعزز بعضها بعضاً.

وننتي على كل من مكتب مكافحة الإرهاب وإسبانيا على مبادرة وكيل الأمين العام فورونكوف بتنظيم مؤتمر ملقا المعقود مؤخراً، وهو أول مؤتمر دولي مكرس للمجتمع المدني وحقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى العمل على المقترحات الإيجابية العديدة التي قدمت في المؤتمر، بما في ذلك المقترحات التي أوصى بها المجتمع المدني.

ونفهم أيضاً أن الأمين العام بصدد إعداد تقريره عن سبل تعزيز حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية في جهود منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشجع أيرلندا التشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومع كيانات الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومع المجتمع المدني في هذا الصدد.

وتشدد أيرلندا باستمرار على أهمية اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب جدول أعمال مجلس الأمن، التي تشمل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الاعتراف بأثر عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين.

في الختام، تؤكد ألبانيا مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب، وستواصل تقديم الدعم غير المشروط للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة العالمية في هذه المعركة.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة تشن على إحاطتهما الإعلاميتين. كما أشكر السيد مارتن إيوي، ممثل معهد الدراسات الأمنية، على أفكاره الثاقبة.

يتضح من تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2022/576) أن التهديدات الإرهابية آخذة في الازدياد على الصعيد العالمي. واقتناعنا بالمعبر أن الإرهاب في جزء من العالم يهدد لسلام وأمن العالم بأسره. لذلك، ينبغي أن تكون استجابتنا لهذا التحدي العالمي موحدة ومنسقة، والأهم من ذلك، فعالة.

وقد شهد الجوار المباشر للهند مؤخرا موجة من الحوادث الإرهابية. إن سلسلة الهجمات على الأماكن الدينية لطوائف الأقليات، بما في ذلك الهجوم الأخير على معبد السيخ (غوردوارا) في كابول في ١٨ حزيران/يونيه، الذي أعقبه انفجار قنبلة آخر بالقرب من نفس المعبد في ٢٧ تموز/يوليه، مثيرة للقلق، على أقل تقدير. وتشير النتائج الأخيرة لتقرير فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) (انظر S/2022/419) إلى زيادة كبيرة في وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في أفغانستان وقدرته على تنفيذ هجمات. ولا يزال تنظيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، الذي يقال إن قاعدته في أفغانستان، يصدر تهديدات بشن هجمات إرهابية على بلدان أخرى. وتشكل الصلات بين الجماعات التي أدرجها مجلس الأمن في القائمة، مثل عسكر طيبة وجيش محمد، فضلا عن البيانات الاستقرائية التي أصدرتها الجماعات الإرهابية الأخرى العاملة انطلاقا من أفغانستان، تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك، لا بد لنا من أن نرى تحقيق تقدم ملموس في كفالة عدم حصول هؤلاء الإرهابيين والكيانات المحظورة وحلفائهم على أي دعم، ضمني أو مباشر من ملاذات الإرهاب، التي تتخذ من المنطقة نفسها مقرا لها.

نحن ندرك أن الإعادة إلى الوطن عملية معقدة جدا. إذ يجب أن تعكس فهما للاعتبارات الأمنية، ولكننا نحتاج أيضا إلى نتعلم من بعضنا البعض وأن نتبادل أفضل الممارسات من أجل إدارة الإعادة إلى الوطن بفعالية. وبهذه الروح تعاملت ألبانيا وبلدان أخرى في غرب البلقان مع هذه المشكلة الإنسانية. وقد أعادت ألبانيا بالفعل عشرات النساء والأطفال من المخيمات السورية والعراقية إلى الوطن، وتمت آخر عملية ناجحة قبل شهر واحد فقط. ونكرر أيضا نداء الأمين العام في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعالج بدرجة أكبر مسألة منع الإرهاب ومكافحة سرد الإرهاب. ونذكر أن الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة لها تواصل استغلال الصراع وفشل الحكم والاضطرابات السياسية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لتجديد أتباعها والتحريض على الهجمات الإرهابية. وشهدنا أيضا أثر انعدام الأمن الغذائي على غرب أفريقيا، الذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار الإرهاب.

وبالنظر إلى هذه التحديات، ندعو إلى اتباع نهج شامل يراعي حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع ويراعي الفوارق بين الجنسين، ونرحب بالتشديد على الحوار بين الأديان والثقافات كأداة فعالة في منع العنف والتطرف ومعالجة الأسباب الجذرية لهما. ونرى أن من الأهمية بمكان التصدي لاستخدام الدين وخطاب الكراهية من جانب الجماعات الإرهابية. واستنادا إلى تجربتها التاريخية، ترى ألبانيا أن تعزيز التعايش السلمي أمر أساسي لمواجهة الخطاب الذي يشجع على الانقسام بين الناس.

إن تداعيات التطرف العنيف ونزعة التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب عالمية. ولهذا السبب، ينبغي أن نواصل تعاوننا الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب ومنع الجماعات الإرهابية من استخدام التكنولوجيات الجديدة لتمويل عملياتها. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نسمع أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية قد انضمت إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

الموضوع. ولذلك، يسرني أن أبلغكم بأن الهند، بوصفها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، ستستضيف دورة استثنائية في مومباي ودلهي يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وستسلط الضوء على طبيعة ذلك التهديد والثغرات في قدرات الدول الأعضاء، فضلا عن أفضل الممارسات، واستكشاف مسار آخر للعمل للتصدي بفعالية لهذا التهديد. وسيكون الاجتماع الرفيع المستوى بالحضور الشخصي، وأدعو جميع الزملاء في المجلس إلى المشاركة في الاجتماع. وسيصدر الرئيس دعوات رسمية في وقت لاحق من هذا الشهر.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إرادة سياسية لهزيمة الإرهاب. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للأعمال الإرهابية، ناهيك عن تجريد الإرهابيين، وهو اتجاه شهدناه للأسف في السنوات الأخيرة في بعض أنحاء العالم. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في التعامل مع الإرهابيين. وينبغي أن نمتنع عن تصنيف الإرهاب على أساس الدوافع، الأمر الذي لن يسمح إلا للقوى الانتهازية بتقديم تبرير لبعض الأنشطة الإرهابية، وفقا لما يناسبهم.

ثالثا، يتطلب الأداء الفعال للجان الجزاءات أن تصبح أكثر شفافية وموضوعية وخضوعا للمساءلة. ويجب إنهاء ممارسة وضع العراقيل والحواجز أمام طلبات الإدراج في القوائم بدون مبرر منطقي. ومما يؤسف له أشد الأسف أنه يجري تعليق مقترحات الإدراج الحقيقية والمبنية على الأدلة المتعلقة ببعض أشهر الإرهابيين في العالم. وقد أدت المعايير المزدوجة والتسييس المستمر إلى جعل مصداقية نظام الجزاءات عند أدنى مستوياتها على الإطلاق. ونأمل أن يتمكن جميع أعضاء مجلس الأمن من التعبير عن آرائهم بصوت واحد، عاجلا وليس آجلا، عندما يتعلق الأمر بالكفاح الجماعي ضد الإرهاب الدولي.

رابعا، ينبغي معالجة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي الهند، كانت لدينا تجربة مباشرة مع عصابات الجريمة التي تغامر بالتوجه نحو الإرهاب، وبعد ذلك مباشرة، تتلقى ضيافة الدولة في بلد مجاور على الرغم من إدراجها في القائمة في إطار اللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)

وبالنظر إلى تلك الخلفية، من المحير لنا أن تقرير الأمين العام اختار ألا يحيط علما بأنشطة الجماعات المحظورة العديدة في تلك المنطقة، وخاصة تلك التي ما فتئت تستهدف الهند مرارا وتكرارا. ولا داعي للترشيح الانتقائي لمدخلات الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن تعامل المدخلات الواردة من جميع الدول الأعضاء، في النسخ المقبلة لتقارير الأمين العام، على قدم المساواة.

ويعرض تقرير الأمين العام أيضا حقيقة أن الجماعات الإرهابية التي لها صلات بتنظيمي داعش والقاعدة تكتسب قوة في أفريقيا، مستهدفة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، فضلا عن قوات الأمن وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. ونقدر الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لاتخاذ تدابير لمكافحة ذلك الخطر، وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم تلك الجهود دون أي محاذير.

ويستحق توسع تنظيم داعش في أفريقيا الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي لكفالة عدم النظر إلى ذلك التهديد بمعزل عن غيره، لأن هذه التهديدات يمكن أن تمتد إلى أجزاء أخرى من العالم أيضا.

في العام الماضي، قد يتذكر المشاركون أنه بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١/٩ الغادرة، قدم وزير خارجية الهند سلسلة من الاقتراحات بشأن مكافحة المشتركة للإرهاب (انظر S/2021/48). وبناء على تلك الاقتراحات، أود أن أقدم الملاحظات التالية.

أولا، إن الاستخدام المتزايد للإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية الإرهابية والمتطرفة العنيفة قد شكل تحديات للحكومات وصناعة التكنولوجيا على حد سواء. وتشكل الزيادة المستمرة في استخدام التكنولوجيات الجديدة لنقل الأموال وتخزينها، بما في ذلك الأصول الافتراضية، والأسواق المالية والمحافظ عبر الإنترنت، وعمليات الخصوصية، واحتمال إساءة استعمال التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، خطرا يتمثل في أن يسعى الإرهابيون إلى إساءة استخدام تلك النظم لتمويل الإرهاب وغيره من الأغراض المرتبطة بالإرهاب. ولذلك، هناك حاجة إلى إجراء مناقشات مكثفة بشأن هذا

هذه الأرقام مثيرة للقلق، وتبرز الحاجة المتزايدة إلى تنفيذ تدابير تتسق مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، للتصدي بصورة شاملة للتهديد الذي تشكله آفة الإرهاب. ونكرر التأكيد على أن إساءة استخدام الاحتجاج بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة من أجل استخدام القوة ضد الإرهابيين غير مقبولة وتنتهك القانون الدولي.

كما أن الحالة في أفغانستان مدعاة للقلق. في عام ٢٠٢١، كانت أفغانستان الدولة التي لديها أعلى معدل للتأثر بالإرهاب. ونكرر التأكيد على ضرورة أن نكفل عدم استخدام أفغانستان كمنصة أو ملاذ آمن للجماعات الإرهابية.

ويعزز كل ما سبق أهمية اتباع نهج وقائي أكثر فعالية مع التركيز على التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تولي اهتماما خاصا لحماية النساء والأطفال والأقليات بشكل عام. وتسهم إعادة بناء النسيج الاجتماعي في تهيئة الظروف اللازمة لتجنب ظاهرة التطرف، لا سيما وسط الفئات الأضعف في المجتمع.

ختاما، نود أن نشكر الأمين العام وفريقي مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على قيامهما، بناء على طلب المكسيك، بإدراج إشارة لأول مرة في تقريرهما إلى الدور الذي تؤديه الذكورة في الجماعات الإرهابية والطريقة التي تتفاعل بها الجماعات والشبكات الإرهابية مع المجتمع. وكما ذكرنا مرارا، فإن هذا البعد لا غنى عنه لاعتماد نهج أكثر فعالية لمنع ومكافحة التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. ونرحب أيضا بالنشر المشترك بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للسلام لتقرير يدرس كيفية استغلال المتطرفين العنيفين للذكورة وكيفية تفاعلهم مع الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك مؤسسات مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يكون كل من مجلس الأمن والجمعية العامة منفتحين على مواصلة العمل بشأن هذه المسألة بغية وضع خطة وقائية أقوى تسفر عن سياسة جنسانية شاملة حقا تتطوي في جوهرها على حماية حقوق الإنسان كجزء أساسي من مكافحة الإرهاب.

بشأن بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ولا بد من شجب هذا النفاق بشكل جماعي عندما يلوح خطر الإرهاب في الأفق في كل بلد من بلداننا.

خامسا، نحن بحاجة إلى دعم جهود بناء القدرات التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتعزيز استقلاليته. وما فتئت الهند تدعم تلك الجهود بتقديم الدعم المالي والموارد لبرامج المكتب الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب ومنع تحركات الإرهابيين. ونكرر دعوتنا إلى توفير دعم مالي أكبر وموارد كافية لمكتب مكافحة الإرهاب من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

لقد عانت الهند من خطر الإرهاب لعقود وتعلمت أن تتصدى لهذا التهديد بعزم وتصميم راسخ. ونأمل أن يقف المجتمع الدولي متحدا في التصدي لهذا التهديد للبشرية من دون أي تسامح.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إنني ممتن للإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فورونكوف، والمدير بالنيابة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد تشين، والسيد مارتين إيوي، من معهد الدراسات الأمنية.

تلاحظ المكسيك بقلق خاص الوجود النشط لكل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في أفريقيا. ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢، زادت وفيات بسبب الإرهابيين في منطقة الساحل عشرة أضعاف منذ عام ٢٠٠٧، مما يجعلها المركز الجديد للإرهاب. ويتفاقم ذلك بسبب ظواهر معقدة أخرى، مثل النمو السكاني المرتفع ونقص الغذاء والماء وتغير المناخ وضعف سيادة القانون.

ويسلط المؤشر الضوء على أنه في عام ٢٠٢١، استأثرت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٤٨ في المائة من إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب في العالم. وكانت أربعة من البلدان التسعة التي شهدت أكبر زيادات في الوفيات الناجمة عن الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي بوركينا فاسو ومالي والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمدير التنفيذي بالنيابة ويشيونغ تشن والسيد إيوي على إحاطاتهم وأثني على مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على جهودهما الهامة الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

يشير آخر تقرير للأمين العام (S/2022/576) إلى أن الحالة الراهنة لمكافحة الإرهاب الدولي لا تزال خطيرة. يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شن هجمات إرهابية في محاولة لاستعادة نفوذه، ويواصل التسلل إلى أفريقيا. وبالإستفادة من الوضع الأمني السياسي المتقلب، واشتداد النزاعات الاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وغيرها من الظروف الحالية، فإنها توجع الشعور بالظلم وتجند أعضاء جدد. ويبقى عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتبقى في المناطق المتأثرة بالنزاع لفترات طويلة من الزمن، لتصبح خطراً أمنياً كبيراً على نحو متزايد. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان تطور حالة مكافحة الإرهاب، وأن نجمع الدروس المستفادة وأن نفكر فيها، وأن نعزز قدرة جميع البلدان على احتواء التهديد الإرهابي العالمي ومكافحته بفعالية.

وتود الصين أن تشدد على النقاط الأربع التالية. أولاً، تتطلب مكافحة الإرهاب نهجاً شاملاً لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء. وينبغي أن تركز جهود مكافحة الإرهاب على استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية والقضائية بطريقة متكاملة، والعمل على القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والحد من قدرة المنظمات الإرهابية على شن هجمات وتجديد أعضاء جدد. وينبغي أن يركز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب على التصدي لتحديات من قبيل إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت والتكنولوجيات الناشئة، وتنويع تمويل الإرهاب، والتقارب بين التطرف الإرهابي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي له أيضاً أن يدعم البلدان في تعزيز تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات والتعاون القضائي. وقد بقي عدد كبير من المقاتلين

الإرهابيين الأجانب في سورية والعراق وبلدان أخرى لفترات طويلة، وينبغي وضع حلول لإعادتهم إلى أوطانهم في أقرب وقت ممكن. وينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز تعليم الشباب وتوظيفهم ومنع تحريض الشباب من خلال الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.

ثانياً، ينبغي أن نعزز بقوة بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب مع التركيز على مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، على تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وغيرها من هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تخصص الموارد على النحو الأمثل، وأن تنظر في احتياجات كل بلد، وأن تركز جهودها ومواردها على بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، ودعم البلدان النامية في تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب على المستويات التشريعية والقضائية ومستويات إنفاذ القانون، وتعزيز فعالية الإجراءات الوقائية لمكافحة الإرهاب.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن اثنتين من شبكات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الثلاث الأكثر نشاطاً تتمركزان في أفريقيا. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تعدل عمليات انتشارها العسكري في أفريقيا لتجنب خلق فراغ أمني وتعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان الأفريقية لاستكشاف السبل في إطار الأمم المتحدة للتغلب على تحديات عمليات مكافحة الإرهاب في مجال تمويل اللوجستيات وبناء القدرات.

ثالثاً، يجب التخلي عن المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب. لا يوجد إرهابيون أخيار أو أشرار. ويجب أن تضع مكافحة الإرهاب جانبا الاعتبارات الجيوسياسية والتحيزات الأيديولوجية. ويقع على عاتق جميع البلدان التزام بالتنفيذ الصارم للجزاء ذات الصلة المفروضة على المنظمات والأفراد الإرهابيين المصنفين من قبل المجلس. إن مكافحة الإرهاب الانتقائية التي تتغاضى عن المنظمات الإرهابية بل وتستخدمها لتحقيق مكاسب جيوسياسية واستغلال مكافحة الإرهاب تقوض بشكل خطير فعالية التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً متساوياً للهجمات الإرهابية في كل مكان. ومنذ الانسحاب المفاجئ للقوات الأجنبية

تشارك الصين بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة. وهو يدعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ مشاريع التعاون لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من خلال التدريب على مكافحة الإرهاب، وتوفير المواد والمعدات التعليمية في مجال مكافحة الإرهاب، وعقد حلقات دراسية عن التعاون عبر الحدود في مجال مكافحة الإرهاب، بغية تعزيز قدرتها على منع الإرهاب ومكافحته. وسنواصل اتخاذ إجراءات عملية والمساعدة في دعم أفريقيا ووسط آسيا وغيرها من بلدان الخطوط الأمامية لتعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والإسهام في الاستجابة الفعالة للتهديدات الإرهابية وصون السلم والأمن الإقليميين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. إن لم يكن هناك طلبات أخرى لأخذ الكلمة، أود أن أكرر شكر الصين لمقدمي إحاطاتنا، وكيل الأمين العام فورونكوف، والسيد تشن، والسيد إيوي، على إسهاماتهم الهامة في جلستنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠

من أفغانستان، استمرت الآثار غير المباشرة للقوات الإرهابية في البلد على الأمن الإقليمي في الظهور. وفي الآونة الأخيرة، تشكل الهجمات الإرهابية المتتالية التي شنها تنظيم داعش في أفغانستان مدعاة للقلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الاهتمام لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وحركة تركستان الشرقية الإسلامية وغيرها من القوى الإرهابية النشطة ومكافحتها.

رابعا، ينبغي أن تمتثل إجراءات مكافحة الإرهاب للقانون الدولي وأن تحترم سيادة جميع البلدان. وتؤيد الصين التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب القائم على المساواة والاحترام المتبادل. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا يؤدي القضاء المستهدف على الإرهابيين من خلال الضربات المسلحة إلى تقويض سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية.

وقد أظهرت ممارسة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب على مدى العقدين الماضيين أنه لا يمكننا الاعتماد فقط على الوسائل العسكرية لمكافحة الإرهاب. إن التدخل العسكري باسم مكافحة الإرهاب والانتهاك الصارخ لسيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية لن يؤدي إلا إلى كوارث أكبر، وإلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء، بل وتوفير أرض خصبة لنمو وانتشار القوات الإرهابية.